ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد الخامس والسادس، السنة الثالثة، صفر ١٤٤١هـ/ تشرين الأول ٢٠١٩م

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن

مركز إحياء التراث التابع
لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العددان الخامس والسادس، السنة الثالثة
صفر ١٤٤١هـ/ تشرين الأول ٢٠١٩م

مركز إحياء التراث
التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

مكتبة ودار المخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة. مركز إحياء التراث.
الخِزانة : مجلة علميّة نصف سنويّة تُعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة ــ كربلاء، العراق: العتبة العباسيّة المقدّسة، المكتبة ودار المخطوطات، مركز إحياء التراث، 1438 هـ = 2017-
مجلد : إيضاحيات؛ 24 سم
نصف سنوية.-السنة الثالثة، العددان الخامس والسادس (تشرين الأول 2019)-
ردمد : 2521-4586
تتضمّن ملاحق
تتضمّن إرجاعات ببليوجرافيّة.
النصّ باللغتين العربيّة والإنجليزيّة ومستخلصات باللغة العربيّة والإنجليزيّة.
1. المخطوطات العربيّة--دوريات. ألف. العنوان.
LCC: Z115.1 .A8364 2019 NO. 5-6
DDC : 011.31
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

الترقيم الدولي
ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م
كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٦٠٢٢٠٧٠١٣ / ٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

الباب الأول

دراسات تراثية

نشر التراث: الآفاق والمشكلات

Dissemination of Heritage: Prospects and Problems

الأستاذ المتمرس الدكتور صاحب أبو جناح
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية
العراق

Prof. Dr. Sahib G. Abo Genaah
Collage of Arts – Al-Mustansiriyah University
Iraq

الملخّص

يتعـرّض هـذا البحث إلـى مفصلٍ مُهمّ من مفاصـل الفكر والثقافة الإسـلاميّة، ألا وهو تحقيـق التـراث المخطوط، وما يرتبط به من عملية بَعْـثٍ للنتاج الفكريّ الأصيل، ووقفَ البحـثُ تحديـداً عنـد جملـةٍ من الأمـور التي تواجـه المحقِّقين في عملهم، وتتسـبَّب في إعاقتهـم، صنّفناها إلى مسـتوياتٍ ثلاث هي: العنـاء، واللَّبس، والمحذورات.

وخضنـا فـي كلّ مسـتوىً من تلك المسـتويات على نحـو الإيجاز، مُعزِّزيـن ما نطرحه بالأمثلـة والشـواهد الحيّـة التـي ابتُلي بها عـددٌ غير قليلٍ ممّن اشـتغل في هـذا المجال، آملين أن يلتمـس فيـه أصحاب الشـأن إضاءات يقتبسـون منهـا ما يُعينهم علـى تجاوز ما يَعيق عملهم.

Abstract

This research deals with an important topic in Islamic thoughts and culture, which is the examination of manuscripts and the process of revivification of original scientific products. The research specifically looked at a number of issues facing document examiners in their work. We categorized them into three levels: trouble, confusion, and warnings.

We went through each of these levels and took a brief look at each one, supporting what we offer with examples and living evidence that plagued quite a few who worked in this area. We hope that the people of interest will be in lighted by our work, which can help them overcome what is hindering their work.

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقدار ما يتّسع الأفق الذي يتحرّك فيه المعنيّون بقضايا التراث المخطوط تتسع دائرة العناء واللبس والمحذورات التي تكتنف مهمّتهم وتعرقل عملهم .

أمّا (العناء) الذي يكابده العاملون على تحقيق النصوص فليس أهونه الحصول على النسخ الخطّيّة المقيّدة في السجلّات، أو الأخرى غير المقيّدة المشار إليها من بعض المعنيّين ممّا لم يُسجّل في فهارس، ولم يعلم به غير مالكيه، وهم غالباً ما يكونون أشحّاء به ضنينين بالتحدّث عنه.

ونحن لا نتحدّث عمّا في أيّامنا هذه من يسر الوسائط الإلكترونيّة التي هيّأت السُّبلَ للاهتداء إلى النصوص والوثائق؛ للاطّلاع عليها وتصويرها إلى حدٍّ غير قليل، بل نتحدّث عن تاريخٍ من المصاعب، وسلسلة من المتاعب واجهت المحقّقين، وما تزال تواجه الباحثين عن شوارد المخطوطات ونوادرها في الخزائن العامّة والخاصّة، ومعاناة الباحثين في سبيل الوصول إليها.

وممّا يزيد من حجم المعاناة عند العاملين على تحقيق التراث أنّهم يطوفون أو يُفترض فيهم أن يطوفوا في مساحاتٍ شاسعة جغرافيّاً؛ حيث تسرّبت أو كُتبت المخطوطات حيثما وُجد معتنقون للإسلام، أو معنيّون بتراثه الغزير، سواء كان مكتوباً بالعربيّة، أو بغيرها من اللغات التي اعتنق أهلها الإسلام واشتغلوا في خدمة علومه.

لقد ترتّب على هذه الحقيقة التي تتحمّل مدلولات كثيرة، ونتائج أكثر تتصل بمصير الكثير من الآثار والمصنّفات التراثيّة، أنّ المحقّقين لا يمكن أن يحيطوا علماً بكلّ نسخ المخطوط الواحد مهما بذلوا من جهدٍ استطلاعي وسعيٍ واسع للتحرّي عنه وجمع نسخه؛ ولا سيّما إذا كان هذا الأثر يشغل موقعاً في الأوساط المدرسيّة، وتداوله الطلبة على نطاقٍ واسع؛ كأن يكون كتاباً من (المقدمات) النحويّة أو الصرفيّة أو الفقهيّة، أو غيرها من موضوعات العلوم التي تشكّل مادّةً للدرس عند جمهور

المتعلِّمين[١].

ومن ثمّ كثيراً ما يقع لنا أنّ كتاباً واحداً يتصدّى لتحقيق نصّه ونشره غير واحدٍ من الباحثين، وقد يكونون في بلدانٍ مختلفة أو في بلد واحد؛ وعلى نحو ما وقع لكتاب (مشكل إعراب القرآن) لمكّي بن أبي طالب[٢]، و(إعراب مشكل الشعر) لأبي عليّ الفارسيّ[٣]، و(باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن) لبيان الحقّ النيسابوريّ[٤]، و(طبقات القراء) للذهبيّ الذي صدرت له أربعة تحقيقات في أربعة بلدان عربيّة وإسلاميّة[٥].

أمّا (اللبس) الذي ما تزال تعاني منه حركة تحقيق التراث وإحيائه فهو غياب الرؤية الواضحة لعددٍ من المفاهيم، وجملةٍ من الضوابط التي لا بدّ من تحديدها؛ لتصحيح المسار الذي تسلكه جهود التحقيق والنشر، وتقوين ما يعترض مسيرتها من اضطراب وارتباك؛ يترتب عليه ضياع كثير من الجهود وبعثرتها فيما لا جدوى منه ولا مُعوّل عليه.

ولعلّ من نافلة القول تأكيد الرؤية التي مفادها أنّ هناك أولويّات في عمليّة نشر التراث وتحقيقه، تقتضي أن يتّجه الحرص إلى إحياء النصوص ذات القيمة العلميّة والعمق المعرفيّ؛ للإفادة منها ووضعها بين يدي الدارسين محقّقة مدروسة.

---

(١) مثلًا ذلك كتاب (معرفة القرّاء الكبار) للذهبيّ فقد حقّقه سيّد جاد الحقّ في القاهرة، ثمّ أعاد تحقيقه على نسخٍ جديدة بشار عوّاد معروف وصالح مهدي عباس نشر ببيروت، ثمّ أعاد نشره في تركيا بنسخة أتمّ وأوسع بعنوان (طبقات القرّاء) طيار أولتن في تركيا، ثمّ أعاد نشره على نسخةٍ جديدة أخرى وبصورة أكثر كمالاً أحمد خان في الرياض (معهد الملك فيصل للدراسات).

(٢) نشره ياسين السواس في دمشق، المجمع العلميّ العربيّ السوريّ، ثمّ نشره حاتم الضامن في بغداد عن وزارة الإعلام.

(٣) نشره في بيروت حسن هنداويّ، ثمّ نشره في القاهرة محمود أحمد الطناحيّ.

(٤) نشر هذا الكتاب في دمشق (دار القلم) بتحقيق صفوان عدنان داودي، ثمّ عملت على تحقيقه ونشره سعاد بنت صالح بابقي في جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة.

(٥) طبعاته الأولى حملت عنوان (معرفة القرّاء الكبار)، وحملت الطبعتان الثالثة والرابعة عنوان (طبقات القرّاء)؛ وهي نسخة تزيد في مادتها وترجمة القرّاء فيها بأوسع ممّا في الطبعتين الأُولَيين.

ولا يصحّ أن يخفى على جمهور المعنيّين بالتراث أنّ هناك مستوياتٍ متباينة في المُنتَج الفكريّ التراثيّ، اقتضتها طبيعة التعامل مع أبواب المعرفة وفنون العلم؛ فقد كان النشاط التعليمي واسعاً يعمّ كلّ أنحاء الأقاليم والأقطار والدول الإسلاميّة والعربيّة على امتداد رقعةٍ جغرافيّة واسعة، يعرفها المعنيّون بتاريخ العالم العربيّ والإسلاميّ، وكانت هذه العملية تقتضي تقديم أصول المعارف ومبادئها في ميدان العلوم اللغويّة والعلوم الإسلاميّة بفروعها المختلفة، فضلاً عمّا اصطُلح عليه قديماً بـ(علوم الأوائل) ومنها: الطبّ، والحساب، والفلك، والمنطق، والفلسفة، وما سواها من تتمّات المعارف المتداوَلة يومذاك.

وكان لا بدّ للمشايخ من تلبية احتياج تلامذتهم إلى (مقدّمات) ومتون وملخّصات تتضمّن مبادئ هذه العلوم وأولويّاتها؛ فكان التأليف والنَّسْخ والتداول المدرسيّ المحدود بضمن الرقعة الجغرافيّة المُحدّدة هو المُعوّل عليه لبلوغ الغاية التعليميّة، ولأنّ وسائل النشر الواسع كالطباعة والتصوير لم تكن قد ابتُكرت بعدُ كان لابدّ من أن يتصدّى كلّ شيخٍ للتأليف، وأن تتعدّد المؤلّفات بتعدُّد مراكز الدرس في البيئات المتباعدة، فتكون هناك مؤلّفات للمشارقة كـ(جمل الزجّاجيّ) و(لُمع) ابن جنّي، و(مفصّل) الزمخشريّ، وتكون هناك مؤلّفات للمغاربة كـ(مقدّمة الحسبة) و(مختصر الجزوليّ)، و(آجُرُّوميّة ابن آجُرّوم) و(ألفيّة ابن معط)، و(ألفيّة ابن مالك) و(تسهيله)، و(قطر الندى) و(شذور الذهب) لابن هشام: ونحوها، ولم يمنع البعد الجغرافيّ كُتب المشارقة أن ترحل إلى المغرب؛ كـ(جُمل الزجّاجيّ)، ولا (كافية) ابن الحاجب المصريّ من أن ترحل إلى المشرق وتحظى بعددٍ غزير من الشروح، وكذلك الأمر مع غير كتب المختصرات في الانتقال والتداول؛ مثل (كتاب سيبويه)، و(شرح السيرافيّ) عليه و(شروح الجُمل) لابن عصفور ولغيره، وكذلك كتب الصحاح والسنن والمعجمات؛ كـ(الجمهرة)، و(الغريب المنّصف)، و(الصحاح)، و(تهذيب اللغة) وسواها.

والواضح أنّ الكتب المدرسيّة البسيطة والموجزة ممّا لا يكاد يحيط به الحصر لا نجد فيها غير مبادئ العلوم، وهذه هي قيمتها العلميّة يومذاك؛ فهي أشبه بكراريس التعليم المعاصرة، وقيمتها منحصرة في كونها وثائق تُعطينا صورةً عن تطوّر العمليّة

التعليمية وسَيْرها ومصطلحاتها، فيكفي لنا توثيقها، وتصويرها، والحفاظ عليها للدرس التاريخيّ، ومن غير المجدي أن يتسابق المحقّقون على نشرها، وبذل العناء في تحقيقها، فضلاً عن أنّ بعضهم يتورّط في اتّخاذها مادّة للدراسات العليا التي تقتضي عمقاً في النصّ وسعة في الفهم والاجتهاد.

إنّ الانكباب على كتب الملخّصات المدرسيّة التي لا حدود لها لا جدوى منه في إضافة معرفةٍ جديدة إلى ميدان الدراسات اللغويّة، وهو جهد يُبدّد فيما لا نفع فيه ولا مُعوّل عليه، ولا يعني هذا القول الدعوة إلى إهماله والغضّ من شأنه، بل لا بدّ من العناية به وتوثيقه، والحفاظ عليه بتصويره ومعالجة ما يلحقه من أضرار الآفات الطبيعيّة والبشريّة.

إذن لا بدّ من وقفةٍ هنا لتدارك اللبس الذي يُحيط بمفهوم التراث، وتشخيص الأولويّات التي يُفترض أن يتّجه إليها الاهتمام والعناية بالنشر والتحقيق.

وإذا وضعنا في بالنا حقيقة اتّساع الميدان الذي شغله التراث، وتنوّع العلوم التي شُغل بها العاملون فيه اتّضح لنا دقّة المَهمّة الموكولة إلى أجيالنا المعاصرة، وجسامة المسؤولية التي تنتظرهم للنهوض بهذا الواجب التاريخيّ.

لاشكّ في أنّ مجمل هذه المُصنَّفات والوثائق تعطينا صورةً دقيقة عن خارطة العقل التراثيّ بكلّ فروعه، وهي جديرة بالحفاظ عليها وصيانتها لأكثر من مُسوِّغ؛ وفي مقدّمة ذلك توثيق الصورة التاريخيّة للتطوّر العلميّ ومشاغل الفكر حينذاك، وهذا بحدّ ذاته لا يقلّ أهميّةً وقيمةً عن علوم الآثار، والتاريخ السياسيّ والحضاريّ لأسلافنا، ولمَن عايشهم أو جاورهم، أو اختلفوا معه سلماً أو حرباً.

لكنّ الذي لا ينبغي لنا أن نتجاهله أيضاً أنّ كثيراً من هذه المُدوّنات والوثائق تنشغل بأفكارٍ ورؤى وعلوم واهتمامات لم تعد لها مصداقيّة أو جدوى أمام العقل العلميّ التجريبيّ المعاصر؛ مثلما هي بعض معارف النجوم، والطبّ القديم، والبلدانيّات، أو الجغرافية النظريّة، والتواريخ السحيقة الضاربة في القِدم، وهي إلى الخيال والغيب أقرب منها إلى الواقع، ومن ذلك عوالم السحر، والعيافة والقيافة،

والمخلوقات الغيبيّة، وكثير من حكايات الكرامات، والمنامات، والخرافات، التي تمتلئ بها المُدوّنات، والموسوعات التي ورثناها عن المؤلِّفين والرواة والنَّقَلَة المتقدّمين؛ مثل الطبريّ، والمسعوديّ، وأبي الريحان البيرونيّ، والقلقشنديّ: وسواهم.

ومن غير المجدي بل من غير المعقول أن ننشغل ونُشغل غيرنا بنشر معلوماتٍ مُضلِّلة من هذا النوع، ونُنفق الجهد والمال في الترويج لمثل هذه المعلومات، وهي في جملتها أفكار بالية، وتصوّرات موهومة.

وممّا يتّصل بمظاهر اللَّبْس وغياب الوضوح في مفاهيم هذا الفنّ أنّ بعض المشتغلين في الميدان -وهم على قدرٍ غير قليل من المعرفة والحرص والأمانة- لم ينتبهوا إلى أنّ القدماء حين كانوا يجمعون شعر أحد الجاهليّين أو الإسلاميّين من أفواه الرواة ودفاتر العلماء وصحائفهم يصطلحون على عملهم باسم (الصنعة)؛ فيقولون: صنعة أبي عبيدة، أو صنعة ثعلب، أو نحو ذلك، لكنّ بعض المعاصرين يفعل الفعل نفسه ويجمع أشعار الشاعر من كتب الأدب والتراث والأخبار والتاريخ والمختارات والحماسات حين لا يجد ديوانه الذي جمعه الشاعر أو رُوي عنه فيطلق على عمله (ديوان فلان)، وهو يعلم أنّ شعره لا يقتصر على هذا المجموع، وأنّ الديوان لايزال مفقوداً، ومع أنّ هذا العمل يُحمد له ويُثنى عليه لجهده لكنّ الاحتراس مطلوب هنا، ودقّة المصطلح لا بدّ منها؛ لأنّ الديوان المفقود يوم يُعثر عليه سيُغيِّر الصورة، بل إنّ الكشف عن مخطوطاتٍ ومختارات شعريّة مجهولة قد تُغيّر الحال وتستدرك غير قليل ممّا فات عمله، وإنْ كان لم يدّخر وسعاً في التحرّي والاستقصاء فكان الحقّ أن لا ينتحل له اسم (ديوان)، بل يضع له عنوانَ (شعر فلان)، أو ما تبقّى من شعر فلان، على نحو ما دَرج عليه بعض العاملين في الميدان من معاصرينا.

ومن مظاهر اللبس الشاخصة في ميدان التحقيق أن يجهل بعض النّاس أنّ العلوم الإسلاميّة والعربيّة متعدّدة المجالات والتخصُّصات، ومتشعِّبة الفروع والأصناف، وعلى مَن يريد التوجّه إلى مجال التحقيق في نصوصها أن يُهيِّئ لنفسه معرفةً كافية بجوانب هذا العلم ومفاهيمه ومصطلحاته؛ حتى لا تزلَّ قدمه في هاوية الوهم الفاحش والخطأ القبيح، فعلمٌ دقيق مثل علم القراءات القرآنيّة أو ما يتّصل به من كتب معاني القرآن

وإعرابه لا يصحّ الإقدام على تحقيق نصوصه بغير درايةٍ أو عُدّةٍ، أو معرفة كافية بمسائله ومصطلحاته وأصوله وشرائطه؛ لأنّه بخلاف ذلك لن يستطيع المحقِّق عند قراءة النصّ أن يتبيّن مقاصد المؤلّف وإشاراته، وفحوى كلامه ومراميه، وسيظلّ عرضةً للتعثُّر والتلكّؤ في قراءة النصّ، ويعرض عمله للنقد الشديد والازدراء من حيث لا يريد.

ومن غير المبالغة القول إنّ ما هو مطلوب من المحقِّق أوسع بكثيرٍ ممّا مطلوب من غيره من المصنّفين والباحثين؛ فالمحقّق يلزمه أن يكون عارفاً بطبقات الرجال والأعلام من الأناسي وغيرهم بقَدرٍ غير قليل، مُلمّاً بوقائع التاريخ، وبقدرٍ من المعارف الفكريّة المتّصلة بالأديان والعقائد والنِّحل، وبقدرٍ من العلوم اللغويّة وقوانينها، ومذاهب النحويّين، وعلوم القرآن وتفسيره وقراءاته، ومصطلحات العلوم ومفاهيمها، ولو بقدرٍ يسير؛ حتى يتسنّى له التعرُّف على فحوى النصوص و الإشارات والتلميحات المبثوثة فيها، فلا تلتبس عليه الأفكار، ولا تختلط عليه الرؤى، فيُخطئ الفهم، ويسيء التعليق على ما بين يديه من قضايا ومسائل.

ومعلوم أنّ تعليقات المحقّقين على النصوص، واستدراكاتهم على مؤلّفيها تفترض مراعاة الكثير من التعليمات والضوابط، والتوجيهات التي ينبغي للمحقّق أن يتقيّد بها ويحترس من تجاهلها؛ لأنّها تُخلّ بعمله، وتُهوِّن من قيمته العلميّة؛ فيصبح عُرضةً وغرضاً لسهام النقد والازدراء بجهده الذي لم يُصبْ غرضَه في كثير من المواضع.

ويتّضح جيّداً مقدار الخلل والوهن الذي يلحق النصّ المحقّق حين يُقدم على تحقيقه من لا تخصُّص له في مباحثه وموضوعاته، وهذا شأن مَن يتعرّض لتحقيق النصوص المتضمّنة لمباحث اللغة ودقائقها وهو ليس من أهل العلم باللغة، فضلاً عن المتمرّسين بمسائلها وخفاياها، فيستعصي عليه فهم المطلوب، ويُخطئ قراءة النصّ أو يتحيّر في قراءته؛ لعدم علمه بسياق المعنى ومورد الاستشهاد.

وقد نجد بين المحقّقين مَن يقف حائراً أمام اختيار العنوان المناسب للنصّ المُحقَّق إذا كانت النسخة تحمل عنواناتٍ عدّة، أو أنّ له في كتب التراجم والأخبار

عنواناتٍ متباينة، فيرتئي الأخذ بأكثرها شهرةً وتداولاً واختصاراً، ويُؤثِره على غيره وفي هذا من المجافاة للواقع ما فيه؛ لأنّ القدماء من الدارسين اعتادوا على إيثار العنوانات المختصرة ممّا تناقله أهل الأخبار، إيجازاً وتخفيفاً، مثل ذلك (التوضيح) اختصار لعنوان كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)، وكذلك (التصريح) وهو مختصر لعنوان كتاب الشيخ خالد الأزهريّ (شرح التصريح على كتاب التوضيح)، وقد تحيّر محقّق كتاب (شرح مُشكل الشعر) لأبي عليّ الفارسيّ بين عنواناتٍ عدّة وردتْ في النُّسخ؛ منها: (كتاب الشعر)، و(شرح الأبيات المُشْكلة الإعراب).

ومن أمثلة اللبس والوهم شبه المُتعمَّد في تغيير عنوانات ما اختاره محقّق كتاب (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل) لابن السيد البطليوسيّ؛ فقد وضع له محقّقه عنواناً مُلفّقاً من عُنوانينِ وضعهما ابن السيد لمؤلَّفين من مؤلَّفاته على هامش جمل الزجّاجيّ؛ هما (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجُمل) و(الحلل في شرح أبيات الجُمل)، وقد وصلا مخطوطين في مجلّدٍ واحد، فلفّق السيّد سعيد عبد الكريم سعودي عنواناً جديداً؛ هو (الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجُمل)، ولا ندري كيف جوّز ذلك لنفسه!! وقبل ذلك كان مرجليوث قد صنع عنواناً لكتاب ياقوت الحمويّ(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) فسمّاه (معجم الأدباء)، وشاعت تسميته حتى نسي الناس الاسم الذي وضعه له مؤلِّفه.

أمّا (المحذورات) التي علينا مَهمّة مواجهتها والتصدّي لها وتلافي آثارها على قدر ما يتّسع له الجهد والطموح فهي كثيرة ومتنوّعة ومتعدّدة؛ وفي مقدّمتها آفة النشر التجاريّ الذي هو مظهر من مظاهر التدهور الاجتماعيّ، واستشراء داء الحرص والارتزاق والجشع غير المشروع، على حساب الأمانة العلميّة والوفاء بحقّ الباحثين الذين يبذلون ما في وسعهم من أجل تحقيق النصوص، وخدمتها بما ينبغي لها من أمانة وحرص ودقّة، ونعلم جميعاً أنّ دُوراً للنشر استثمرت هذا النوع من جرائم الفكر بأساليب مضلِّلة؛ فاستأجرت لهذه المَهمّة الأثيمة، ورّاقين ليسوا من أهل العلم، وناساً من حملة الألقاب العلميّة الزائفة، فيُخرجون التحقيقات المسروقة بعد أن تنالها يد المسخ والتشويه، وأخطاء الطباعة والتصحيف.

وإذا كان النشر التجاريّ القديم على قصوره يستعين بمُصحِّحين ومراجعين من أهل العلم والخبرة بعلوم العرب ومعارفهم، وعلوم الإسلام ومبادئها، مع افتقار عملهم إلى شروط التحقيق العلميّ؛ من مقابَلة للنُّسخ الخطّيّة، وتخريج النصوص، والتعريف بالأعلام، ودراسة النصّ المُحقَّق، فإنّ ناشري اليوم لا يوفّرون شيئاً من شرائط الدقّة والأمانة في قراءة النصّ وتصحيحه ومراجعته.

ويتّصل بهذا النوع من الخلل العلميّ ولا يقلّ عنه خطورة اقتحام الميدان من أفراد لم يُكلِّفوا أنفسهم عناء التعرُّف على مبادئ التحقيق العلميّ، فضلاً عن أسسه وأصوله وشرائطه، ولا تمرَّسوا بقراءة النصوص المحقَّقة، فعرفوا منها كيف يتعامل المحقِّق مع النصّ، وكيف يخدمونه بالإضاءة والبيان وفكّ مستغلَقاته؛ فتراهم يَلِجون ميدان التحقيق بغير علمٍ بأوّليّاته، فأخرجوا للناس مسخاً للنصوص، وقراءةً سقيمةً، وتحريفاً وتصحيفاً لا يبعث في القارئ غير الأسى على اقتحام المتطفِّلين لهذا الميدان، وخوضهم في هذا الفنّ، وهم لا يفرّقون بين شعرٍ ونثر، ولا بين آيةٍ ومَثَل، وشاهدٍ أو قطعة من بيت، ولا يُحسنون إعداد الهوامش والإحالات، فضلاً عن أن يفرِّقوا بين أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيبانيّ وأبي عمرو الجرميّ، ولا بين خلف الأحمر البصريّ وعليّ بن المبارك الأحمر الكوفيّ.

وقد يقتحم الميدان مَن يُجرِّد قلمه للنيل من الآخرين والطعن في جهودهم، لأنّهم سبقوه إلى تحقيق نصّ كان قد انشغل بتحقيقه، فنراه يتسقّط عليهم الهِنَات، ويُضخّم الهَفَوات، ويقدح في عملهم؛ حطّاً منه، وتهويناً من شأنهم، ويجهل أنّ مثل هذه المغالطات لا تخفى على ذوي العلم، ولا تبخس حقّ الآخرين مهما ارتفعت وتيرة الضوضاء، وتكاثف غبار التضليل، وقد يتسلّط عليه مَن يتابع سقطاته، ويقسو عليه بأشدّ ممّا كان قد فعل تجاه غيره.

إنّ المحقّقين العرب منذ أن تعرّفوا في مطلع القرن العشرين أو في الربع الأول منه على أساليب المحقّقين الغربيّين في نشر الكتب العربيّة الأصول؛ مثل (كتاب سيبويه)، وكتاب (الكامل) للمبرّد، و(شرح النقائض) لأبي عُبيدة، و(شرح المفضليّات) لابن الأنباريّ، وسواها من عشرات بل مئات الكتب والدواوين والموسوعات، منذ

ذلك الحين وهم يحتذون حذو الغربيّين في اعتماد القواعد والأسس العلميّة في نشر النصوص وتحقيقها والتقديم لها، وترسّخ ذلك الأمر منذ إلقاء برجشتراسر الألمانيّ محاضراته في أصول نشر النصوص وتحقيقها في جامعة القاهرة عام ١٩٣٢م، أمّا قبل ذلك الحين فكان المصحِّحون والناشرون وفيهم علماء كبار في القاهرة، والآستانة، وحيدر آباد، والحواضر الإيرانيّة، يعتمدون غالباً نسخة واحدة من المخطوط يقدّمونها للطباعة بعد تلافي أخطاء النّسخ من دون أن يتكلّفوا عناء دراسة النصّ والتقديم له، وعلى هذا النحو أخرجت المطابع في العواصم الإسلاميّة كثيراً من كتب التراث الأصول في النصف الأول من القرن العشرين وقبله بقليلٍ أيضاً، لكن النصف الثاني من القرن العشرين شهد جهوداً مُتقَنة في نشر النصوص وتحقيقها، تستند إلى علمٍ وفير بالمكتبة التراثيّة ومكوناتها، وجوانب النشاط التأليفيّ الذي انشغل به المصنِّفون على مدى العصور المتعاقبة، فألزموا أنفسهم أن يتحرّوا الأمانة العلميّة والشروط الواجبة في مثل عملهم؛ بهدف إتقانه وإجادته، فحرصوا على أن يعتمدوا في تحقيقاتهم نُسخاً عِدّة لمقابلتها، والتعليق على وجوه الخلاف فيها، وتخريج النصوص المقتبسة، مع الترجمة الوافية للمؤلِّف، وتحليل النصّ المدروس، وبيان قيمته وموقعه في المكتبة التراثية وفي مصنّفات صاحبه؛ وهذا ما بادر إليه الدكتور أحمد زكي الرائد الأول لفنّ التحقيق، ومقتبِس نظام النَّقط الغربيّ للمطابع العربيّة في مصر أولاً، ثمّ العالم العربيّ ثانياً.

وقد جرى على منواله محقِّقون لاحقون مثل عبد السلام هارون، و محمود شاكر، وأحمد شاكر، ومصطفى السقّا، وبنت الشاطئ(عائشة عبدالرحمن)، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، وعزة حسن، وعزالدين التنوخيّ، وشوقي ضيف، ورمضان عبدالتواب، ومن تلاهم من أجيال المحقِّقين.

ويقف بين جيل الروّاد من ناشري التراث على طريقة التصحيح، والمراجعة، والطبع فقط؛ أمثال الشيخ نصر المورينيّ، والشيخ قطة العدويّ، والشيخ محمّد عبده، والشيخ رشيد رضا، ومحمّد الشنقيطيّ، وجيل اللاحقين مثل عبد السلام هارون ومعاصريه، جيلٌ مِن الناشرين أعطوا لأنفسهم صفة المحقِّقين لكنهم لم يكونوا غير

مخرجين ومصحِّحين فحسب؛ فهم لم يعنوا بجمع النّسخ المخطوطة للكتاب، ولا كلَّفوا أنفسهم عناء تخريج النصوص والاقتباسات المبثوثة فيه، ولا التعريف بالأعلام الواردة في الكتاب، ولا حتى وصف نسخة الأصل المخطوط والتعريف بها، فلم يكن عملهم غير وِراقة ونسخ وطبع، وهذا هو غالب ما فعله الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، وإبراهيم الأبياريّ، ومحقِّقو (المزهر) للسيوطيّ ومحقِّقو منشورات (دار الكتب العلميّة) بيروت.